

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

الأستاذ: محمد سايب بن حبيب

باحث دكتوراه بكلية إدارة الأعمال

جامعة الأزاعي، بيروت لبنان

ملخص:

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وبذلك فإن الاهتمام وتنفيذ الخطط المرتبطة بهذا المفهوم يأخذ حيزا كبيرا في اقتصاديات الدول تقريبا، ويحتاج تطبيقه إلى موارد توجه لهذا الغرض مما يستدعي استغلالها بأحسن صورة حتى يكون عائد المورد نتيجة هذا الاستغلال كبيرا من جهة ويحافظ على استمرارية المورد للأجيال القادمة من جهة وهو ما تجيب عنه التنمية المستدامة بأخذ البعد الزمني عنصرا فاعلا فيها ومرعاته في بناء الخطط والعمليات التنفيذية حفاظا على الموارد واستدامتها وحقوق الأجيال القادمة من هذه الموارد.

كلمات مفتاحية: تنمية مستدامة، بعد زمني، خط زمني، موارد بديلة، تثمين، توازن .

Abstract

Development is a comprehensive concept and contemporary process pertains to all levels and areas . the accusation and implementation plans associated with this concept takes a lot of space in the economies and the need to apply resources directed for this purpose. which calls for exploit them in the best way. the supplier of return as a result of this great exploitation of resources it keeps them for future generations which answer for sustainable development that taking the time dimension as an actor to build plans and operations executive in order to preserve resources for the rights of future generations of these resources.

Keywords: Sustainable development, Time dimension, a time line, alternative resources, Valuation, balance.

مقدمة:

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

نشأ اهتمام كبير منذ الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية، وقد كانت هناك محاولة من بعض المحللين تطبيق نظريات التنمية الاقتصادية على الدول النامية، كما برزت بعض الإضافات الجديدة والهامة التي سارت في اتجاهين ركز الاتجاه الأول بتحليل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق معدل سريع للنمو رغم إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا الأكثر تقدماً؛ إذ يعدّ مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق - هذا المصطلح - على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة، وتبرز أهمية التنمية في تعدد أبعادها ومستوياتها، وتشابكها مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم⁽¹⁾.

والاشكالية التي تطرح في هذا السياق كيف تراعي التنمية المستدامة البعد الزمني في استغلال الموارد ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية ماهية التنمية المستدامة؟

- كيفية تمويل التنمية المستدامة والآليات المرتبطة بذلك؟

- كيف يؤثر عنصر الزمن في الموارد والإنتاج؟

- تأثير عنصر الزمن بين الفاعلين في التنمية المستدامة؟

- أهداف الورقة البحثية :

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- بيان ماهية التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

- المنطلقات الإستراتيجية لعمليات التنمية المستدامة

- البعد الزمني في استراتيجية التنمية وبيان آثاره على مسار التنمية المستدامة

- إعادة ربط علاقت الفاعلين في التنمية الاقتصادية عبر خط الزمن .

- أهمية البحث:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي من الممكن أن تلعبه مراعاة البعد الزمني في صياغة

وبناء استراتيجية للتنمية المستدامة ، خاصة بإعادة تفعيل أدوار مختلف الفاعلين وإشراكهم في التنمية

خاصة عبر تهمين الموارد والأقاليم وإضفاء تنافسية على ذلك.

محتويات البحث: تقدم هذه الورقة البحثية الإجابة عن الإشكالية المطروحة عبر قسمين رئيسيين هما:

- القسم الأول: التنمية المستدامة واستراتيجياتها.

- القسم الثاني: البعد الزمني وتأثيره على استراتيجية التنمية المستدامة.

- خاتمة.

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

القسم الأول: التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة:

تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها، وهي فكرة ولدت بين الحريين العالميتين واتسعت الآن، وتجسيد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من ظرف لآخر، ومن بلد لآخر⁽²⁾.

أ- ماهية التنمية الاقتصادية وأهميتها:

التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسين المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة⁽³⁾.

1- ماهية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي "تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إكساء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل"⁽⁴⁾؛ كما أن هناك تبايناً في استعمال عدة مصطلحات، فمن الاقتصاديين من يستخدم مصطلح النمو، والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغيراً مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعياً أو عفوياً، أما التنمية تعني تغيراً مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي؛ وبصفة عامة تعتبر التنمية الاقتصادية العملية التي من خلالها يتم زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد، واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة، ولا يقتصر الأمر عند ذلك بل يتعداه إلى قياس نوعية هذا التطور وأثره على مناحي الحياة للفرد⁽⁵⁾.

2- أهمية التنمية الاقتصادية :

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال الزيادة في الدخل الحقيقي بالنسبة للفرد، و بالتالي تحسين قدرته الشرائية التي تنعكس على نمطه المعيشي اليومي؛ كما تسهم عملية التنمية الاقتصادية في خلق فرص العمل وبالتالي المساهمة في الحد من البطالة ، وليس المقصود بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية الزيادة الكمية في فرص العمل بل الزيادة النوعية المتعلقة بنوع العمل والظروف التي يجب توفيرها من طرف المستخدمين والشركات وحتى الدولة للعمل وظروفه، وكذلك المحددات النوعية " المرتبط بمجمل الحقوق التي تنشأ من التزامات الأفراد تجاه العمل وفي المقابل التزامات أرباب العمل تجاه العمال"⁽⁶⁾.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

كما تلعب التنمية الاقتصادية دورا مهما في توفير حد مُرضي من الإشباع من السلع والخدمات المقدمة، عن طريق تحسين مستويات الأداء في قطاعات حيوية تمس الحياة اليومية كالـتعليم والصحة، وهو ما يخلق تجانسا داخل المجتمع وتفاعلا ايجابيا بين مختلف البُنَى المشكلة له⁽⁷⁾.

وعلى صعيد آخر تؤثر التنمية الاقتصادية على ميزان المدفوعات والمساهمة في توازن مركاته، حيث يعتبر مؤشرا لاقتصاد الدولة مدى تحرره أو تبعيته بالنسبة لاقتصاديات أخرى، كما يبين حجم الاستثمارات الأجنبية في الداخل، وهيكله الاقتصاد إن كانت مبنية على الإنتاج أو على فوراق الأسعار المتأتية من التجارة فقط، ويبين تأثير الإنتاج المحلي في باقي الاقتصاديات من خلال حركة السلع والخدمات، فعلمية التنمية الاقتصادية تجعل الاقتصاد متفاعلا مع مخرجات كثيرة تنعكس ايجابيا على ميزان المدفوعات خاصة في حالة تسجيل فوائض تجارية تحسّن وضع ميزان المدفوعات.

ب- أبعاد التنمية الاقتصادية :

تتنوع منطلقات وأبعاد للتنمية الاقتصادية ويمكن ذكرها فيما يلي:

1- البُعد الاقتصادي للتنمية: حيث تستخدم الدولة بموجها مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي ذلك إلى زيادة مطردة في دخلها القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات؛ وتتطلب هذه العملية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية⁽⁸⁾.

حيث تهدف التنمية الاقتصادية إلى استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي للجماعة والفرد، مما يستوجب السيطرة الكاملة على مختلف موارد الطبيعة واستغلالها أمثليا.

2- البُعد الاجتماعية: وتمثل جملة الجهود التي تُبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، عبر بزيادة قدرة أفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛ وذلك باستعمال مسارات تضمن القضاء على الفقر لمجال زمني محدد ترسمه السياسة العام المنتهجة في هذا الصدد ومعدل محدد سلفا حتى لا يكون هناك وهم؛ كما يعتبر تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز حقوق الإنسان وتجسيدها أمرا بالغ الأهمية مكونات التنمية الاقتصادية، فاستلهام التجارب الدولية وجعلها مرتكزا ومنطلقا يغذي هياكل الاقتصاد عبر ثقافة تنظيمية تبرز تفاعلا مع البيئة الخارجية خاصة في شقها الاجتماعي⁽⁹⁾.

3- البعد السياسي لعملية التنمية الاقتصادية: يعتبر موضوع التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة يهتم بدراسة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ورافق تطور هذا المفهوم العديد من المصطلحات

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

السياسية في العالم، تلتقي في الكثير من جوانبها بالتنمية السياسية، كالإصلاح والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية السياسية⁽¹⁰⁾.

فالتنمية الاقتصادية تأخذ في بعدها السياسي الاتجاه المتزايد للمساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي، وتزايد قدرة النظام السياسي في علاقته بالبيئة المحيطة، وتعزيز تمايز وتخصص المؤسسات والبنى داخل النظام السياسي القائم، ومن جانب آخر تركز التنمية الاقتصادية على نمط المشاركة السياسية الذي يدل على نمو في كفاءة المؤسسات، وهي اشتراك بين النظام السياسي القائم والمؤسسات " للعمل معا من أجل تفاعل مع مقتضيات التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية"⁽¹¹⁾.

4- **التنمية البشرية:** فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح، الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية⁽¹²⁾.

فالتنمية البشرية المركبة تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن كينونته، والوفاء بحاجته الإنسانية في النمو والنضج والإعداد للحياة، إن الإنسان هو محرك الحياة في مجتمعه ومنظمها وقائدها ومطورها ومجددها.

ج- المرتكزات الإستراتيجية لعملية التنمية الاقتصادية :

تنطلق عملية البناء الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية من ملاحظة مجموعة من المتغيرات وأخذها بعين الاعتبار، ثم تفكيك الوقائع وإعادة صياغتها في مجموعة من المتطلبات التي تتم الاستجابة لها، تُنتج هذه المرحلة البحث عن الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة، وبتعبئة الموارد من خلال تركيبات معينة ملائمة تتم صياغة استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تُبنى على المرتكزات الآتية :

1- **التغير البيئي :** ويقصد بذلك النوع من التغير الذي يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة تختلف اختلافا نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة في المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير في الظواهر والنظم والعلاقات السائدة في المجتمع⁽¹³⁾.

2- **الدفعة القوية :** ويمكن أن تحدث الدفعة القوية في المجال الاجتماعي بإحداث تغيرات تقلل التفاوت في الثروات والدخول بين المواطنين وتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد، ويجعل التعليم إلزامياً ومجانياً

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

قدر الإمكان، وبتأمين العلاج والتوسع في مشروعات الإسكان إلى غير ذلك من مشروعات وبرامج تتعلق بالخدمات.

3- تبني استراتيجية ملائمة: ويقصد بها الإطار العام والخطوط العريضة التي ترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي وتختلف الإستراتيجية عن التكتيك الذي يعني الاستخدام الصحيح للوسائل المتاحة لتحقيق الهدف⁽¹⁴⁾.

ولكي يتم استخدام هذه الوسائل استخداماً صحيحاً لابد وأن تكون هذه الوسائل موزعة وفقاً لخطة حسنة الإعداد من شأنها أن تمكن واضع التكتيك من أن يستغل جميع الأدوات التي تحت تصرفه استغلالاً كاملاً، ويستبعد طبعاً من الاستراتيجيات ما يسمى إستراتيجية عدم التدخل من قبل الدولة فالدولة تلعب دوراً فعالاً في عملية التنمية الشاملة.

أ- إستراتيجية النمو المتوازن:

ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف نيركسه⁽¹⁵⁾ حيث يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقياً وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب نيركسه فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المترامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات، وأيضاً قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية⁽¹⁶⁾.

ب- إستراتيجية النمو غير المتوازن:

وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي هيرشمان⁽¹⁷⁾ حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت تركز على إنشاء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى هيرشمان بدلاً من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل. كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه⁽¹⁸⁾.

د- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية :

يعتبر السؤال عن مصادر التمويل لعلمية التنمية الاقتصادية من الأسئلة الجوهرية لعملية التنمية الاقتصادية، فإعداد خطة للتنمية وتبني إستراتيجية واضحة يستوجب حشد الموارد اللازمة لذلك، وتعتبر عملية التمويل حجر الزاوية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية وتتم عملية تمويل التنمية الاقتصادية عبر إحدى الوسائل التالية:

1- المصادر الداخلية لتمويل التنمية: ويقصد بها :

أ- الادخار الاختياري: هي تلك الادخارات التي يقبل الأفراد والمشروعات طوعية واختياراً مدخرات القطاع العائلي: وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة وتمثل مصادر الادخار فيه فيما يلي:

1- مدخرات قطاع الأعمال: ويقصد به كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدراً للادخار، وتضم ادخار قطاع الأعمال الخاص، وادخار قطاع الأعمال العام، حيث يكون الادخار الخاص من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب والقروض، وشهادات الاستثمار، أو لإصدار النقدي⁽¹⁹⁾، وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحياناً في حالات تضخمية⁽²⁰⁾.

2- الادخار الإجباري: وهي ادخار ينتج عن اقتطاع من الدخل المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية، ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي⁽²¹⁾.

3- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية، فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون⁽²²⁾، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائماً إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة⁽²³⁾.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

ب- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة، ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية، ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج، وتكتنف هذا النوع من التمويل مخاطر تمثل في :

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتآكل قيمتها، ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك⁽²⁴⁾.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار، وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من حركية وتدفق الاستثمار⁽²⁵⁾.

- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات زيادة الواردات ونقص الصادرات.

-إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية. كما يعرقل هذا النوع من التمويل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع؛ والنتيجة قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية إلى اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية⁽²⁶⁾.

2- المصادر الخارجية لتمويل التنمية: وتتمثل في لجوء الدولة إلى مصادر أجنبية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، ومنها:

أ- التمددات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية: لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي⁽²⁷⁾.

ب- صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واحتوائها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية⁽²⁸⁾.

ج- المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية⁽²⁹⁾.

د- القروض: قد تكون عامة أو خاصة، فالقروض العامة تعقدتها حكومات الدول النامية مع غير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها، أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، سواء كانت

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

هيئات التمويل دولية كالبنك العالمي، أو صندوق النقد، أو الهيئات الدولية التابعة لها، أو هيئات التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويون من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي⁽³⁰⁾.

هـ- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها، وهو نوعان:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة⁽³¹⁾.

2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة⁽³²⁾.

القسم الثاني: البعد الزمني وتأثيره على استراتيجية التنمية المستدامة:

تحتاج التنمية إلى مزيد من الإمكانيات المتنوعة، ويتوقف مقدار ما تنتجه الأمة من أية بضاعة على ما لديها من الموارد الطبيعية، وعلى المؤهلات المتوفرة لاستغلال هذه الموارد، حيث أنه بقدر ما يتاح من موارد مجتمع ما، يتحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، ناهيك عن أن غنى وفقر الدول في الوقت الحاضر يقاس ليس فقط بما في حوزتها من موارد، ولكن أيضا بمقدرتها على استغلالها بكفاءة وعلى ضمان ديمومتها كما في مفاهيم التنمية المستدامة.

فنعتبر الزمن عامل مهم في كثير من القرارات والأعمال الاقتصادية للأفراد والمؤسسات، والنظرية الاقتصادية تهتم بالزمن بأبعاد مختلفة وفي مجالات متعددة من علم الاقتصاد، ففي بعضها هو عنصر من عناصر الإنتاج، وفي أخرى هو مؤشر تخضع له مقاييس عديدة، فكثير من المشاريع تحسب كلفتها بالزمن، ويتلقى العمال أجورهم وفق جدول زمني، وتحدد بداية الأعمال ونهايتها بالزمن، والدورة الاقتصادية مدة زمنية وأجل معين، كما للدورة المالية والنقدية، وكذا الحال بالنسبة للسلع الاقتصادية بمختلف أنواعها من سلع واسعة الاستهلاك وصولاً إلى سلع الرفاه الاقتصادي؛ ولئن كان علم الاقتصاد يدرس الظواهر السلوكية للأفراد من منحنى الاقتصاد، وتفسير ظاهرة ندرة الموارد⁽³³⁾ وتزايد المطالب " فكل هذا خاضع لآلية زمنية"⁽³⁴⁾.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

أ- البعد الزمني والموارد الاقتصادية:

الزمن عنصر غير ملموس لكنه فعال، وبتتبع المظاهر الإنتاجية المختلفة نجد أن للبعد الزمني أثرا فيها، فأجور العمال تحسب بالساعات أو الأيام، وتكلفة عوامل الإنتاج تحسب بالساعات، وحتى معدل استهلاك رأس المال المادي يحسب أيضا بالأيام والسنوات، فكل ما يتحرك في فلك الإنتاج مربوط بالزمن⁽³⁵⁾.

1- تأثير عنصر الزمن على الموارد

تواجه كافة المجتمعات مشكلة اقتصادية تتمثل في ندرة المتاح لديها من الموارد، في الوقت الذي تتعدد حاجات سكانها وتزايد بصفة مستمرة، فممو الموارد يكون بمعدل أقل من معدل زيادة السكان وحاجاتهم⁽³⁶⁾.

وعلى ذلك فإن لم تقم هذه المجتمعات بالتصدي لمشكلة ندرة مواردها وقصورها عن تلبية حاجاتها فقد يأتي وقت تتدهور فيه القدرة الإنتاجية لبعض هذه الموارد، بل وقد يكف بعضها عن العطاء، ولذلك لا مفر أمام هذه الدول من بذل قصارى جهدها في محاولة البحث عن موارد جديدة تستطيع أن تسهم في الارتفاع بمستويات إشباعها وهو ما يحفزها على استخدام المتاح لديها من الموارد بأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية أي وصولها إلى التخصيص الأمثل لمواردها⁽³⁷⁾.

2- مشكلة البيئة والموارد البديلة:

يطرح بروز هذه المشاكل البيئية وتفاقم حدتها عدّة تحديات غير منظورة للعلوم الاجتماعية وللاهتمامات اليومية للمواطنين والحكومات والمصالح الخاصة وللإقتصاد عموما، حيث لم يعد ما يواجهه العالم اليوم محصورا في الحالة التي صورها تقرير نادي روما الصادر عام 1972م بعنوان "حدود النمو" والمتمثلة في استنزاف الموارد الطبيعية، التي يمكن مواجهتها وإن كان بطريقة محدودة وغير كفؤة، من خلال إحلال رأس المال الطبيعي برأس مال مادي، سواء من خلال ابتكار منتجات جديدة تستبدل الموارد التي توشك على النفاذ⁽³⁸⁾، أو بواسطة تقنيات جديدة توسع نطاق المخزونات الحالية، بل إن ما يواجهه الإقتصاد اليوم يمثل ظروفًا مختلفة بشكل جذري؛ لذا يجب على المؤسسات والحكومات القائمة أن تتعامل مع هشاشة الأنساق والعمليات الحيوية التي لا يمكن استبدالها بغيرها، فلا يمكن استبدال طبقة الأوزون، أو الاستقرار المناخي⁽³⁹⁾.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

ويسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني وذلك لأن نموذج الحداثة القائم الذي يعمل على الإيفاء بالاحتياجات المادية الحالية مع تجاهل تام للبيئة وللمستقبل، لم يعد ملائماً ولا كفوّاً على المدى الطويل، وهو ما يجعل عملية استغلال الموارد ينظر له من زاوية استدامتها والمحافظة على المنشأ الذي تولدت منه ألا وهو عنصر البيئة، فهو لم يعد عنصراً حيادياً من الحسابات الاقتصادية، بل إن عدداً من المؤشرات اليوم التي باتت تقيس مدى صداقة اقتصاد ما للبيئة، وإلزام الدول بمجموعة من الاتفاقيات كالححد من انبعاث الغازات (40).

وفي المقابل أتاح التقدم التقني للإنسان موارد بديلة كما ونوعاً، عبر استخدام تقنيات المسح الفضائي بالأقمار الصناعية، ونجحت عمليات الابتكار في صناعة بدائل مركبة لبعض الموارد الطبيعية تؤدي ذات الوظائف التي تؤديها الموارد الطبيعية ولها ذات خصائصها، كحال الألياف الصناعية التي حلت محل الألياف الطبيعية.

ب- اقتصاديات النفط وسؤال التنمية المستدامة :

1- واقع اقتصاديات النفط:

بلغت عائدات الدول العربية من صادرات المحروقات سنة 2006 ما يقارب 424 مليار دولار - بالأسعار الجارية - وهو أرفع مستوى من المداخيل منذ سنة 1980 حين بلغت 398,7 مليار دولار؛ بينما لم تزد على 136 مليار دولار سنة 2001م⁽⁴¹⁾، حيث ترتبط قيمة العائدات بمعدلات النمو الاقتصادي وبحجم الطلب العالمي على المحروقات وبمستويات الأسعار، فقد ارتفعت أسعار النفط الخام بنسبة 157,6 % بين سنتي 2002 و2006م⁽⁴²⁾.

تعيد بعض هذه الدول استثمار عائداتها النفطية⁽⁴³⁾ في الأسواق المالية الدولية، فأصبحت بذلك رهينة الأوضاع الاقتصادية في البلدان الصناعية المتقدمة، فقد قدرت قيمة الاستثمارات العربية المباشرة في العالم بين سنتي 1996 و2005 بـ 27,004 مليار دولار وبلغت قيمة المقتنيات الاستثمارية العربية 37,635 مليار دولار بين سنتي 1996 و2005م⁽⁴⁴⁾؛ كما ساهمت هذه العوائد في دفع الأنشطة الاقتصادية، حيث أرسدت دعائم الصناعة الحديثة خاصة البتروكيماويات والتعدين، وركزت شبكة اتصالات عصرية، وتدعمت البنية الأساسية في قطاعي التعليم والصحة، وساهمت في تعبئة الموارد المائية وزيادة المحاصيل الفلاحية⁽⁴⁵⁾.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

وعلى صعيد التحولات الاجتماعية أدّت العائدات المالية إلى تحولات جذريّة في مجتمعات الدّول العربيّة النفطية، ارتفاع مستوى العيش بفضل إعادة توزيع جزء من المداخيل النفطية في شكل أجور مرتفعة وخدمات مجانية كالـتعليم بمختلف أطواره والصحة، فقد بلغ متوسط دخل الفرد من الصّادرات النفطية سنة 2006 في قطر 21219 دولارا وفي الكويت 17136 دولارا وفي الإمارات 11970 دولارا ، مقابل 17,58 دولارا فقط في مصر⁽⁴⁶⁾.

غير أن لهذه الآثار بسبب الطفرة النفطية حدودا كارتباط عدّة أنشطة باليد العاملة الأجنبية في مقابل تراجع الأنشطة الحرفيّة بسبب هيمنة الصّناعات الحديثة القائمة على تحويل المحروقات وارتباط التّوطين الصناعي بالمحروقات، حيث أقيمت مدن صناعية ونفطية وموانئ لتصدير المنتجات النفطية، إضافة إلى توظيف جزء هام من العائدات النفطية في تمويل الواردات من المواد الغذائية والصّناعية⁽⁴⁷⁾.

2- الرهانات الإستراتيجية المستقبلية

سوف يزداد الاستهلاك العالمي من النفط بمعدل لا يقل عن 2% سنويا خلال الفترة 2020/2000، ليلـيـغ بذلك حوالي 111 برميل يوميا بحلول عام 2020 حسب تقديرات الخبراء⁽⁴⁸⁾، وبما أن الاقتصاديات الكبرى والصاعدة هي المعني الأكثر بهذه الزيادة، فإن تبعيتها المرتفعة في الوقت الراهن للنفط المستورد سوف تزداد في المستقبل لتبلغ مستويات قياسية، والجدول التالي يوضح ذلك:

البلد	الصين	الهند	الولايات المتحدة الأمريكية	الاتحاد الأوروبي	اليابان
النسبة	45%	77%	60%	55%	99%

الجدول رقم 01 — نسبة التبعية إلى الواردات النفطية

المصدر: le Monde du 6 avril 2005

إن درجة تبعية هذه البلدان وأخرى غيرها سوف تستمر في الزيادة، فبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المستهلك الأكبر للنفط والغاز في العالم، والتي كانت تبعيتها في عام 1985 في حدود 22%، سوف تبلغ عند منتصف العشرينات من القرن الحالي حوالي 60%، بينما الصين التي كانت حتى غاية 1993 تكتفي ذاتيا فهي الآن تابعة للنفط المستورد بما لا يقل عن 45%، نفس التطور سوف تعرفه الهند والاتحاد الأوروبي وغيرهم من القوى الاقتصادية الصاعدة، كل هذه التطورات تتم في سياق عالمي يتميز بنضوب مرتقب لبعض أهم منابع النفط خارج منظمة أوبك، من بينها نفط بحر الشمال والمكسيك، وفي مرحلة لاحقة احتياطات كندا، بصفة عامة⁽⁴⁹⁾.

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

في خضم هذه التطورات المحفوفة بالمخاطر والتخوفات، تسعى مختلف القوى الكبرى والقوى الصاعدة لتأمين إمداداتها النفطية المستقبلية، وذلك من خلال دعم شركاتها النفطية الوطنية بالفوز بعقود امتيازات في أكبر عدد ممكن من البلدان النفطية، إنها المنافسة والصراع ليس فقط من أجل تأمين الإمدادات النفطية والغازية المستقبلية، بل ورياح رهانات إستراتيجية مستقبلية⁽⁵⁰⁾.

3- التمدد الاستراتيجي لتأمين إمدادات الطاقة :

تستخدم القوى الاقتصادية الكبرى مختلف الوسائل من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من منابع النفط في العالم، وهو ما يجعلها في منافسة محمومة من أجل ذلك، فالمنافسة في قطاع الشركات مثلاً تتعلق بمستوى الربح الذي تقتيد به الشركات النفطية الكبرى في العالم، فالشركات النفطية للبلدان الرأسمالية المتقدمة مقيدة بسقف 20%، وهي النسبة التي يتشبث به المساهمون الكبار، وذلك على غرار ما هو جاري العمل به في المؤسسات الاقتصادية الأخرى. إن مثل هذا الهامش العالي للربح من شأنه أن يضعف قدرتها التنافسية مقارنة بالشركات النفطية لبلدان صاعدة، مثل الصين والهند والبرازيل⁽⁵¹⁾.

كما أن مستوى المخاطر التي تتحملها الشركات الصاعدة خاصة ما تعلق بالمخاطر المتعلقة بحياة العاملين في الشركات وهي تمارس أنشطتها المختلفة أكبر من أن تتحملها الشركات الغربية، فهي ليست مستعدة لتحمل المخاطر بالقدر الذي تقبل به مثيلاتها التابعة للبلدان الصاعدة؛ وهذا ما ينطبق على حالة السودان ونيجيريا والعراق وليبيا في الوقت الراهن.

ج- حيادية أم معيارية الزمن في التنمية المستدامة:

التعامل مع إشكالية الزمن هو في جوهره تعامل مع العمق الفلسفي لإشكالية التنمية، والناظر في مجمل المنظومة المفاهيمية للتنمية يجد أنها تنطلق من اتخاذ الزمن معياراً محدداً للحركة المجتمعية، ولأبعاد عملية التنمية ومستوياتها وغاياتها وأهدافها القصيرة والبعيدة؛ فمفاهيم التقدم والتخلف، الحداثة والتقليدية، المعاصرة والرجعية، تستبطن جميعها دلالة معينة لمفهوم الزمن، هذه الدلالة توضح بجلاء أن حركة الزمن للأمام دائماً هي حركة إيجابية، وأن الأحداث دائماً هو الأفضل ولكن ليس بإطلاق⁽⁵²⁾.

1- إمكانية الفعل بالنسبة للزمن كمتغير للتنمية المستدامة:

الزمن في حد ذاته إمكانية للفعل، ولكنه لا يملك في ذاته أي مجال منفصم عن التداخل مع متغيرات أخرى، وبهذا الفعل الإنساني تتحدد صفة الزمن هل هو زمن بناء وتقدم ونهوض وحضارة، أم زمن هدم وتراجع وتدهور وخراب، ومن ثم فإن أول أبعاد تحديد ماهية التنمية المستدامة هو "الاستقلال في تحديد

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

وتوصيف الزمن، بمعنى الاستقلال في صنع الزمن وليس الانصياع لتحديد معين لزمن ما يصبح ماضيه المشروع المستقبلي للآخرين⁽⁵³⁾.

فهذه الفرضيات في الاستيراد دون الأخذ بمتغيرات زمنية واقعية تنبثق من الداخل لا تقوم على حقيقة واقعية أو دلائل موضوعية، وإنما تنهض في أساسها على مسلمة فلسفية ترى بمعية الزمن على إطلاقه، أي معيارية الحركة التاريخية الكلية للعالم -والحضارة المهيمنة- وليس التواريخ الخاصة بشعوب وحضارات معينة⁽⁵⁴⁾، وكأن تدهور أوربا هو تدهور العالم ونهوض أوربا هو نهوض العالم. وهذا افتراض يثبت التاريخ ذاته عكسه تماماً، فبناء تنمية مستدامة خاصة في فلسفتها يجب أن يستقيم "بالبناء الداخلي والنظر إلى وقائع الأمور، دون إغفال لمجريات الأحداث وحسابات تأخذ حساسية الموقف ونتائجها"⁽⁵⁵⁾.

2- إعادة التوازن بين الدولة والمجتمع عبر خط الزمن :

إذا كانت فكرة الاستقلالية في التنمية تقوم على تحقيق استقلال الدولة والمجتمع عن الدول والمجتمعات الأخرى، فإن هذه الفكرة أيضاً لا تتحقق إلا بتحقيق متوالية من الاستقلالية، بحثاً عن توازن هذه العلاقة كونها تقوم بين أطراف مستقلة تدخل في علاقة طوعية، وتستمر فيها بمحض إرادتها⁽⁵⁶⁾.

متوالية الاستقلالية والاستدامة تعني ابتداء تحقيق توازن طوعي أو إرادي بين الدولة والمجتمع من ناحية، والدول والمجتمعات الأخرى من ناحية أخرى؛ وفي نفس الوقت لا يقف هذا المفهوم عند المستوى هذا، ولكن يستمر بإعطاء دلالات ومعاني على المستويات الأدنى من ذلك، فاستقلال الدولة في تحقيق التنمية عن الدول الأخرى، والقوى الدولية الأخرى ليس سوى مرحلة من مراحل تحقيق التنمية المستقلة ومستدامة؛ إذ تتلوه مراحل أخرى لعل أهمها تحقيق الاستقلالية أو التوازن في علاقة الدولة بالمجتمع، بحيث لا يحدث يتوسع دور الدولة على حساب دور المجتمع، مما يتسبب بإفلاسه، وهو ما ينكس سلباً على عملية التنمية ويبيدها عن تحقيق أهدافها، وفي المستقبل لا يتم الحديث عن تنمية مستدامة في غياب دولة ترعى هذا التوجه قائمة على مؤسسات قوية ومتلاحمة، تعمل جنباً إلى جنب مع مختلف أطراف المجتمع تجنيداً ومشورة وتنفيذاً لمشاريع التنمية المستدامة⁽⁵⁷⁾.

وهنا نجد أن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم إلى جانب تحقيق الاستقلال والتوازن في العلاقة مع العالم الخارجي تحقيق الاستقلال والتوازن في علاقة الدولة بالمجتمع بحيث لا يتغول أحدهما على حساب الآخر⁽⁵⁸⁾. وفي نفس الوقت تحقيق الاستقلال والتوازن بين قوى المجتمع المدني والمجتمع بصورة عامة بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر ويدعي تمثيل مصلحة المجتمع واحتكار التعبير عنها⁽⁵⁸⁾.

3- إعادة ترمين الموارد لخلق استقلالية التنمية المستدامة:

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

خلق النموذج الغربي ما سُمي ثورة التوقعات، فالأحلام تم تصميمها على النمط الغربي، والتنمية هي تحديد الحاجات وتوجيه للموارد، فكيف تنهض أمة تحدد احتياجاتها بمعيار ما انتهت إليه أمم أخرى، تسعى الآن لتسويقه عندنا سلعاً وأنماط عيش تستنزف القوة الشرائية وتحرم الاقتصاد من المدخرات اللازمة للاستثمارات الضخمة التي تكفل النهضة والاستقلال الاقتصادي، هي متغيرات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار من أجل بناء بنموذج تنموي.

وعلى الرغم من أن أول أطروحات التنمية المستقلة كانت أطروحة إحلال الواردات، أي التصنيع المحلي للسلع التي كان يتم استيرادها، وقد ظن بهذه السياسة أنها قادرة على تحقيق التنمية المستقلة المستدامة، غير أن تطور المنظومة الاقتصادية الرأسمالية جعل من سياسة إحلال الواردات مطلباً تسعى إليه الدول الصناعية الكبرى لاستغلال اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث، ومن ثم إنشاء مصانعها في تلك الدول⁽⁵⁹⁾.

ولكنه يظل في كل الأحوال هذا النموذج في الإحلال بعيداً كل البعد عن فلسفة التنمية المستدامة ومنهجية تحقيقها، ذلك أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تكون كذلك إلا إذا كانت مستقلة في جميع أبعادها⁽⁶⁰⁾.

خاتمة:

نجد أنه من الخطأ فهم التنمية المستقلة على أنها الاعتماد فقط على الموارد المتاحة محلياً قياساً على تجارب سابقة كتجربة الاتحاد السوفيتي أو اليابان في بداية عملية التنمية فيهما، ذلك أن هناك العديد من الدول بما فيها اليابان ذاتها لا تملك من الموارد المحلية ما يمكنها من تحقيق تنمية حقيقية، ومن ثم لا تستطيع إشباع حتى حاجاتها الأساسية، ومن هنا فإن التنمية المستدامة ليست مرادفاً للانغلاق والتفوق على الذات، بل على العكس هي حالة من الفعالية والتفاعل من موقع الفعل لا الانفعال⁽⁶¹⁾.

كما أن إعادة اكتشاف الموارد الوطنية التي لم يتم التركيز، فالدول التي صنفت على أنها دول نفطية لديها من الموارد الأخرى ما يجعل هذه الموارد فعالة دون اقتصاديات ريعية، هناك حاجة إلى النظر في تبادل الموارد الطبيعية والبشرية مع باقي دول ومجتمعات العالم، بصورة حرة تلقائية متوازنة في فضاء إنساني يقوم على الاعتماد المتبادل وليس التبعية، وعلى الاستفادة المتبادلة وليس الاستغلال، وعلى التوازن والعدل⁽⁶²⁾.

(*) باحث دكتوراه، جامعة الأزاعي، بيروت لبنان .

(1) جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي حالة العالم العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 1997م، 19.

(2) أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983م، 45.

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

(3) تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي: عرفت - التنمية - بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية ؛ وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة . كما تعرف <بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية؛ كما تعرف بأنها : " الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته .

(4) جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000م، 96..

(5) **المصدر نفسه**، 99.

(6) عجمية محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسة نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م، 83.

(7) **المصدر نفسه**، 112.

(8) سالم توفيق النجفي، **أساسيات علم الاقتصاد**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000م، 73..

(9) نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، دت، 40.

(10) أحمد عادل حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000م، 59..

(11) عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي ، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م، 33.

(12) أمارتيا صن، **التنمية حرية**، ترجمة: شوقي جلال، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2004م، 7.

(13) علي الدين هلال، **المجتمع المدني والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد**، مؤسسة عبد الحميد تومان، الأردن، 1999م، 57.

(14) شرف شمس الدين، **تمويل التنمية في ضوء السياسات الاقتصادية واستراتيجيات النمو**، دراسة حالة لبعض الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا، 2005م، 22..

(15) هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي**، دار الصفاء للنشر، دم، 2005م، 68.

(16) عطية محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م، 56.

(17) فرغلي أحمد حسن، **البيئة والتنمية المستدامة**، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007م، 82.

(18) مالكوم جيلز وآخرون، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، 2004م، 105.

(19) النقدي ما يسمى بالتمويل بالعجز .

(20) عطية محمد ، **اتجاهات حديثة في التنمية**، 79.

(21) البطريق يونس أحمد، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط2، 112.

(22) **المصدر نفسه**، 118.

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

- (23) إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 64.
- (24) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، مصر، 2000م، 84.
- (25) المصدر نفسه، 85.
- (26) القرشي مدحت، التنمية الاقتصادية وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007م، 86.
- (27) أنشئ البنك الدولي للإنشاء والتعمير لعدة أغراض أهمها تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة على أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء، كما يقوم البنك بتوفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإئتمانية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبن، إلى جانب ذلك يقدم البنك قروضا طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية؛
- (28) عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، المجدلاوي، عمان، 1999م، 46.
- (29) المصدر نفسه، 49.
- (30) كالبنك الإفريقي، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية .
- (31) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة : مركز الخليج للأحداث، 2004م، 266.
- (32) ريموند ريشنباخ، التنمية صفر، ترجمة: سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، 1978م، 50.
- (33) تعني كمية الموارد المتوافرة والموجودة في الطبيعة سواء كانت في صورة مباشرة أم صورة غير مباشرة لا تكفي لإشباع كافة الحاجات الإنسانية، ذلك لأنها لا تكفي إنتاج كافة المنتجات والوسائل اللازمة لإشباع كافة الحاجات الإنسانية؛ وعندما نقول أن هذه الموارد محدودة أو نادرة، فإن المقصود هنا هو الندرة النسبية بمعنى ندرة الموارد أو عدم كفايتها بالنسبة للحاجات المتعددة، فهذه الندرة قد تكون صفة ملازمة للمورد باستمرار، وقد تكون صفة تلحق بالمورد ويتصف بها مؤقتا، لكنها يمكن أن تزول عنه مع الوقت؛ أما كون الندرة مؤقتة لا تلبث أن تزول مع مرور الوقت مثال ذلك يتحقق إذا كان هناك بعض المساحة من الأراضي الصالحة للزراعة لكنها غير مستغلة، أو وجود جزء من قوة العمل في حالة تعطل وبطالة. انظر: رشيد مازن فارس، إدارة الموارد البشرية، الرياض، مكتبة العبيكان، 1421هـ/ 2001م، 80.

(34) لمزيد من التفصيل أنظر :

John, Hicks (1983), **Classics and Moderns, Collected Essays on Economic Theory** London, Oxford, Basil Blackwell, Vol.III, p113

- (35) لا تعتبر الحلقة الإنتاجية داخل الهياكل الصناعية أو الزراعية وحدها المرتبطة بالزمن، فما يتبع ذلك من توزيع وخدمة العملاء الذين ينتظرون السلع للاستهلاك بنوعيه النهائي والوسيطي - موزعين أو مصانع إعادة التصنيع والتجميع -، كلها تسير في نفس الفلك، ألا وهو اعتبار عنصر الزمن والذي من شأنه أن يكون عامل تفوق أو تدهور أثناء تصنيف مركز الإنتاج أو الخدمة مقارنة بغيره. لمزيد من التفصيل انظر :

البعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

R.G.D. Allen, **théorie macroéconomique: une étude mathématique**. Paris, Armand Colin, 1960, p 21 .

(36) نبه إليها مالتس منذ القرن الثامن عشر حيث قدر ما معناه أنه في الوقت الذي تتخذ فيه الزيادة في السكان شكل المتوالية الهندسية، فإن الزيادة في الموارد تتخذ شكل المتوالية العددية.
(37) يعني تخصيص الموارد عموماً، تلك الطريقة التي يتم بها توزيعها على استخداماتها البديلة المختلفة، بحيث يتحقق في النهاية قدر معين من الإنتاج. جورج قرم، **التنمية المفقودة دراسة في الأزمة الحضارية والتنمية العربية**، دار الطليعة، بيروت، 1996م، 80.

(38) كاستبدال النفط بالهيدروجين في مجال المواصلات، الطاقة الشمسية.

(39) French P. W. **The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century**, *Geographical Journal*. 170^{issue 2}, 2004, p117.

(40) خاصة ثاني أكسيد الكربون والتي لم تنفق الدول الصناعية الكبرى على معدل ملزم لانبعاثها، بسبب المسؤولية الأخلاقية والتاريخية لذلك، وما ينجر عن الالتزام من تعويضات تدفع للدول الأقل تصنيعاً، يضاف لها تكلفة التكنولوجيا الخضراء التي تعمل وفق هذا المنظور في التصنيع. لمزيد من التفصيل انظر:

Hau, J.L. and B.R. Bakshi, **Promise and Problems of Emergy Analysis**, *Ecological Modelling* 178 (Special Issue), 2004, p230.

(41) تتأثر العائدات بتقلب أسعار المحروقات إذ بلغ السعر الاسمي لسلة نفط أوبك المعياري سنة 2006، 61 دولار للبرميل الواحد -50,9 دولار بالسعر الحقيقي لسنة 1995- مقارنة بـ 23,1 دولار سنة 2001 بـ 21,1 دولار بالسعر الحقيقي، وخلال شهر سبتمبر 2007 بلغ متوسط السعر الاسمي لسلة نفط أوبك 74,18 دولار، وتتصف السوق العالمية للمحروقات بالتذبذب الكبير، فقد ارتفع السعر الاسمي لسلة نفط أوبك المعيارية بحوالي 5 أضعاف بين 1970 و 1974 من 2,1 دولار للبرميل إلى 10,4 دولار للبرميل، بسبب الحظر النفطي العربي على الدول الغربية، وبلغ الذروة سنة 1980 حين بلغ 36 دولار للبرميل 67 دولار بالسعر الحقيقي، ثم انخفضت الأسعار إلى أدنى مستوياتها عامي 1986 13 دولار للبرميل، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على النفط و1998م، 12,3 دولار للبرميل، بعد أن تشبعت السوق النفطية بالإمدادات بسبب سياسة الإغراق وعدم التزام الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط، بحصصها الإنتاجية في ظل بروز منافسين جدد بعد الارتفاع الذي شهدته الأسعار سنتي 1996 و 1997.

(42) تنفرد المملكة العربية السعودية بـ 40,42 % من قيمة صادرات المحروقات العربية تقديرات سنة 2006م، حيث بلغت 171,422 مليار دولار مقابل 59,788 مليار دولار لسنة 2001م، تليها الإمارات 52,437 مليار دولار، فالكويت (48,859 مليار دولار لسنة 2006م).

(43) بعض الاقتصاديين يطلق عليها اسم البترودولارات. انظر: حسن مصعب، **المقاربة المستقبلية للإتماء العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1979م، 34.

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

(44) بينما قُدرت القيمة الإجمالية للاستثمارات السعودية في الخارج بمفردها إلى غاية العام 2002م بين 500 و700 مليار دولار تستوطن غالبيتها في نسيج الاقتصاد الأمريكي.

(45) حسن مصعب، المقاربة المستقبلية للإتماء العربي، 123.

(46) حسن مصعب، المقاربة المستقبلية للإتماء العربي، 86.

(47) المصدر نفسه، 87.

(48) لمزيد من التفصيل انظر:

moins vite que la P. A. Delhommais, La croissance de l'énergie augmentera croissance mondiale dans les prochaines décennies, supplément économique, le Monde du 5 juillet 2005;p9.

(49) هناك 48 بلدا منتج للنفط في العالم، منهم 33 بلد يعرف فيها مستوى الموارد النفطية. لمزيد من التفصيل انظر:

Ph. Chalmin, **le pétrole de choc en choc**, supplément de l'économie, le monde du 27/11/2007. p7

(50) لمزيد من التفصيل انظر:

Pallmearts, M., **International Environmental Law from Stockholm to Rio: Back to the Future?**, *Reciel Vol. 1, No. 3*, 1992, p53.

(51) لمزيد من التفصيل انظر:

Coates, J. **Exploring the Roots of the Environmental Crisis: Opportunity for Social Transformation**. *Critical Social Work*, 3(1), 2003b,p 44-66.

(52) البعض يعتقد الأقدم دائماً هو الأسوأ، وأن مجرد توالي الأيام وتتابعها يعني انتقال المجتمع من حالة إلى أحسن منها، وكأن المجتمعات البشرية على مر تاريخها لم تشهد سوى التقدم المطرد، وأن انهيار الحضارات شيء لم يحدث، أو أنه كان حركة تقدمية وتغير نحو الأحسن بدوره، وليس مؤشرا على فشل ما في التعامل مع الواقع، وكأن روسيا في عهد الاتحاد السوفيتي كانت أسوأ من روسيا فيما بعد الاتحاد السوفيتي. سعيد أبو الفتوح، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، دار الوفاء للطبع والنشر، القاهرة، 1988م، 335.

(53) Eckersley R. **Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach**. London: UCL Press, 1992,p 65.

(54) تماما مثلما نهضت قبلها فكرة تقسيم التاريخ إلى قديم ووسيط وحديث. وهو منهج يقول عنه أوزوالد شبنغلر: "إنه تافه سقيم، غير ذي معنى إلى حد لا يصدق عقل، فهو منهج لا يحدد فقط حالة التاريخ، بل ما هو أسوأ من هذا، إنه يعالج رقعة أوربا الغربية بوصفها قطبا ثابتا، وبقعة فريدة من نوعها، اختيرت على سطح الأرض دون ما سبب

البُعد الزمني في إستراتيجية التنمية الاقتصادية

مفضل، بينما يجعل تواريخ عظمى وحضارات جبارة غارقة في القدم تدور حول هذا القطب بكل بساطة وتواضع".
انظر:

Agyeman, Julian & Others. **Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity**, *Space & Polity*, Vol. 6, No. 1, 2002, 77-90

(55) كالفر، بيتر، سوزان كالفر، السياسة والمجتمع في العالم الثالث مقدمة، ترجمة: عبدالله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2002م، 79.

(56) وحيث إن مفهوم الاستقلالية لا يعني انقطاع العلاقة أو إنهاؤها.

(57) حيث أثقلت الدولة كاهلها بالقيام بكل شيء، فأدى ذلك إلى فشلها وعدم قدرتها على أداء أدوارها الطبيعية.

(58) جورج قرم، التنمية المفقودة، 83.

(59) أصبحت فلسفة إنشاء مصانع تنتج نفس السلع التي كان يتم استيرادها أمراً لا علاقة له بالاستقلال، وإن كان له بعض التعلق بعملية التنمية خصوصاً ما يتعلق منها بتشغيل اليد العاملة ورفع الدخل الفردي ولو بصورة جزئية ومؤقتة.

(60) معهد الموارد العالمية، موارد العالم 1992م - 1993م، ترجمة: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 196.

(61) المقصود هنا أن الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانيات هي بداية تحقيق الاستقلال الحقيقي بالخروج من الاستعمار الهيكلي الذي فرض على مجتمعات العالم الثالث خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

(62) زيمرمان مايكل، الفلسفة البيئية من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجية الجذرية، ترجمة: معين شفيق رومية، سلسلة عالم المعرفة، عدد 332، الكويت، 2006م، 46.